الحكومة الالكترونية طريق الى الاصلاح الاداري المنشود في «سيدر».. فمتى التطبيق؟

* دو فريج: يجب ان تكون خاضعة الى رئاسة الحكومة ومن فريقه السياسي

*الجميل: المشروع أصبح في عهدة الحكومة لدرسه

*القطب: الخلافات السياسة منعت لبنان من التقدم في مجال التنظيم الالكترونية

=======ربيع ياسين

»بدك تمشّي معاملتك بدك تدفع»... مع هذه العبارة بدأت رحلة المواطن محمود فرشوخ في احدى الدوائر العقارية لتسجيل منزله الجديد. عبارةٌ خلقت نوعاً من التحدي لدى محمود الذي ولد في المملكة العربية السعودية وعاش فيها فترة من الزمن، فقرر ان يُتابع المعاملة بنفسه بدل توكيل احد السماسرة.. يروي لـ«المستقبل» معاناته: «الموضوع بدأ عندما توجهت الى احدى الدوائر العقارية لأستفهم عن المستندات المطلوبة.. من هنا بدأت المتاهة.. ولكن بعد ان اكتمل الملف بدأت الرحلة مع السماسرة الذين يقفون كالذئاب على مداخل الدوائر الرسمية ينتظرون فريستهم لينقضوا عليها.. استوقفني احدهم ليقول لي بدك معاملتك تمشي بدك تدفع.. فقررت أن أتابعها بنفسي.«

يصف محمود الدائرة العقارية التي قصدها بـ«مغارة علي بابا.. ان لم تُكرم الموظف تبقى معاملتك في الدرج لشهور ولا احد يسأل عنها.. ٥ اشهر وانا أتنقل من مكتب الى آخر ومن موظف الى آخر، الى ان طلب مني أحدهم النزول الى المستودع والتفتيش بالدفاتر القديمة تحت الأرض للحصول على مستند قديم.. وقال لي اذا ما بدك تتعذب بجبلك شابين بفتشولك عليه بس انت بتكرمهم وبتكرمني معهم.«

رغم العذاب الذي عشته، يقول محمود، «استطعت اخيراً تسجيل منزلي ووفرت نحو ٩ ملايين ليرة كان قد طلبها مني أحد السماسرة ولكن في المقابل دفعت نحو ٥٠٠ الف ليرة اكراميات. اضافة الى تكاليف اتعاب محام كنت استشيره دائماً كي أضمن حقي، فضلاً عن الحسومات عن كل يوم تأخير في عملي او غياب، ناهيك عن الضغوطات النفسية التي عشتها في تلك الفترة.«

المعاناة التي عاشها محمود هي نموذج عن واقع مرير يعيشه اللبناني يومياً في معظم الدوائر الرسمية والحكومية. وهي معاناة لا تقتصر اضرارها على نفسية المواطن انما تتخطاها لتطال الاقتصاد المترهل جراء الفساد المستشري والذي تبلغ تكلفته نحو ٨٠٠ مليون دولار سنويا اي نحو ١,٦ في المئة من الناتج المحلي. فلبنان يحتلّ المرتبة ١٤٣ من أصل ١٨٠ دولة في سلم الفساد وفق منظمة الشفافية العالمية. هذا فضلاً عن اهدار الوقت، اذ يمضي المواطن ٧ أيام سنوياً في ملاحقة المعاملات مكلفاً الناتج المحلي نحو ١,٢ مليار دولار.

من المُتوقع أن تبدأ الحكومة المقبلة فور تشكيلها بالعمل على تطبيق الاصلاحات التي التزمها لبنان في إطار مؤتمر «سيدر». وعلى رأسها الاصلاح الاداري من اجل محاربة الفساد. وهو امر يستلزم إستراتيجية من أجل استكمال مشروع الحكومة الإلكترونية الذي سيُدخل لبنان عصراً جديداً.

عبارة «الحكومة الالكترونية» التي يرددها الكثيرون منذ مدة غير قصيرة، تعني ربط المؤسسات بعضها ببعض الكترونيا، وربط مختلف خدماتها بالمؤسسات الخاصة والمواطنين عموما، ووضع المعلومة في متناول الأفراد وذلك من أجل خلق علاقة شفافة تتصف بالسرعة والدقة كما تهدف للارتقاء بجودة الأداء. كما تقلّل الحكومة الالكترونية من التعاطي المُباشر بين الموظف والمواطنين، وتسمح بالمحاسبة وبالحد من سلطة الموظف. كلّ هذا يلجمّ ظاهرة الفساد بحكم أنّ الأنظمة الإلكترونية تسمح بتعقب العمليات، وكشف عمليات الغش، وفاعلها، ومحاسبته.

أين أصبح هذا المشروع اليوم؟

دوفريج

يحبذ وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية السابق نبيل دو فريج تسميتها «المعاملات الالكترونية» بدل من «الحكومة الالكترونية»، ويقول لـ«المستقبل» انه «مشروع اساسي في محاربة الفساد ويخلق نوعاً من الشفافية والثقة بين المواطن والدولة، ويستطيع الفرد استعماله من اجل تسهيل معاملاته دون عناء، وذلك من خلال نظام الكتروني حديث ومتطور يربط الادارات بعضها ببعض ويعمل عبر تطبيق الكتروني يسهل على المواطن عناء التنقلات وهدر الوقت والأهم انه

يخفف الاحتكاك بين المواطن والوظف.«

وزارة التنمية الادارية أوكلت هذا الملف. يشرح دو فريج ان «التحضير لهذا المشروع الذي اتخذ تسميات مختلفة في المراحل اللاحقة، مع الوزير بشارة مرهج ثم تطورت الفكرة مع الوزيرين فؤاد السعد وجان اوغاسبيان، الى ان وصل الى الوزير محمد فنيش الذي عمل على مشروع الحكومة الالكترونية، ولكنه لم يُبصر النور جراء الانقسامات الحاصلة حول طبيعة عمل هذه الحكومة، حيث انقسمت الآراء الى قسمين: الاول ان تتولى الدولة المشروع عبر وزارة التنمية الادارية، والثاني ان تكون هناك شراكة بين القطاعين العام والخاص.«

يؤيد دو فريج الرأي الثاني لجدية القطاع الخاص وابتعاد المحاصصات عنه. ويقول «الملفت ان ٧٥ في المئة من المعاملات الالكترونية في دول العالم تُديرها شركات لبنانية، وفي الفترة التي توليت هذه الوزارة (في حكومة الرئيس تمام سلام) اجتمعت بأصحاب بعض هذه الشركات، والذين ابدوا استعدادهم لمساعدة لبنان. لكن أطرافاً بدأوا مع الأسف بوضع العراقيل امام القطاع الخاص متذرعين بحجة خطورة الوصول الى البيانات الشخصية وغيرها، رغم ان القطاع الخاص هو الذي يدير هذه المشاريع في معظم دول العالم. لذلك لم يبصر المشروع النور.«

يضيف: «في تلك الفترة، وبعد تعذر صدور قانون الحكومة الالكترونية وتعذر دخول وزارة التنمية الادارية الى الادارت كافة، اصبح لكل وزارة نوع من الحكومة الالكترونية المصغرة كوزارة المالية التي بدأت تتجه الى المكننة. وهذه خطوة ايجابية. لكن الحكومة الالكترونية التي نطمح اليها تربط الوزارات بعضها ببعض وتسهل معاملات المواطنين التي تحتاج أكثر من وزارة او دائرة بواسطة موقع الكتروني موحد.«

يشدد دو فريج على «اهمية هذا المشروع بالنسبة الى الاقتصاد خصوصاً وان المناقصات تصبح بمتناول الجميع وهذه الخطوة تساهم في اعادة الثقة الى لبنان وجذب المستثمرين وبالتالي تدعم الاقتصاد.«

مشاريع عديدة أشرف عليها دو فريج خلال فترة توليه الوزراة ساهمت بشكل مباشر في تطوير فكرة مشروع الحكومة الالكترونية، ولكن الشغور في الرئاسة الأولى انعكس سلباً على انتاجية الوزارت كافة بما فيها وزارة التنمية الادارية في ظل حكومة الرئيس تمام سلام.

الحكومة الالكترونية برأي دو فريج يجب ان تكون خاضعة لوصاية رئاسة الحكومة ومن فريقه السياسي، ويكون مقرها في السراي الحكومي عبر فريق متخصص يتابع التفاصيل كافة.
وعن احتمال ارتفاع نسبة البطالة جراء المكننة الحاصلة اليوم خصوصاً مع تطبيق الحكومة الالكترونية، ينفي دو فريج هذا الاحتمال ويقول «تقدمت الى مجلس الوزراء بفكرة استقدام شركة عالمية متخصصة من اجل اعادة هيكلة الدولة اللبنانية من رئيس الجمهورية وصولاً الى الحاجب في الجامعة اللبنانية وهذا المشروع يموَل من الاتحاد الأوربي او من الصندوق العربي وبالتالي نعمل على تأهيل الوظفين القدامى وتدريبهم. هذا المشروع قد يأخذ سنوات ولكن مع الأسف لم يُطبق.«

الجميل
يؤيد رئيس لجنة التكنولوجيا والمعلومات النائب نديم الجميل رأي دو فريج حول أهمية مشروع «الحكومة الالكترونية» بالنسبة الى لبنان ويقول لـ«المستقبل»:
«هذا المشروع أصبح اليوم في عهدة الحكومة اللبنانية لدرسه، ولكن الى ان يُبت بهذا المشروع يجب علينا تأمين البيئة الحاضنة له، اي طريقة ادارة المعلومات، اضافة الى تسهيل فكرة الدفع عبر الانترنت، لان هذه الخطوة لا تزال معقدة وهناك اعتراضات من قبل المصارف خوفاً من القرصنة، لذلك يجب العمل على حلّ هذه العقدة الأساسية في مشروع الحكومة الالكترونية. نحن نحاول من خلال القوانين التي نشرعها مساندة هذا المشروع.«
يضيف الجميل: «تم منذ اسابيع إقرار مشروع قانون المعاملات الالكترونية في اللجان المشتركة وفق الصيغة التي طرحتها اللجنة النيابية المصغرة، وبحسب مشروع القانون، أصبح هناك إثبات إلكتروني ووسائل إلكترونية معترف بها كإثبات أمام المحاكم، وهذه خطوة ايجابية وفعالة تؤهل وتهيئ مشروع الحكومة الالكترونية في المراحل اللاحقة.«
هذا المشروع، بحسب الجميل، يضم «٦ قطاعات هامة من المعاملات الالكترونية وهي السند الالكتروني، الامضاء الالكتروني، تنظيم قطاع التجارة الاكترونية، المعاملات المصرفية الالكترونية، وتنظيم النقل إلى الجمهور بالوسيلة الرقمية، من خلال الرسائل البريدية أو الهاتفية، اضافة الى الجرائم الالكترونية

والتي تُعتبر برأي الجميل خطوة قانونية هامة نستطيع من خلالها ضبط الجرائم الالكترونية ومعاقبة مرتكبيها.«

القطب

يرى الخبير في ادارة وتحليل البيانات الالكترونية ناجي القطب في حديثه لـ«المستقبل»: «ان لبنان تأخر كثيراً في تطبيق مشروع الحكومة الالكترونية مقارنة بما انجزته بعض الدول العربية كدبي مثلاً. وسبب هذا التأخر يعود بالدرجة الأولى الى الخلافات السياسة جراء الانقسامات الحادة في البلد التي بدورها منعت لبنان من التقدم في مجال التنظيم الالكترونية». هو يرى ان «هذا التأخر في تطبيق المشروع دفع بعض الوزارات الى المكننة ولكن بصورة جزئية وغير مترابطة بعضها ببعض، وهذه الخطوة على الرغم من أهميتها الا انها مبتورة كونها مفصولة عن مركز اساسي جامع لكل البيانات لذلك أطلقنا عليها اسم جزر البيانات، بمعنى ان كل وزارة او دائرة لديها بياناتها الخاصة، وهذه البيانات قد تختلف من وزارة الى أخرى، وهذا الاختلاف قد يخلق ثغرات في المستقبل في حال تم ربطهم بمركز اساسي.«

برأي القطب، «العالم يتطور بسرعة كبيرة ولن ينتظر لبنان، لذلك على المسؤولين العمل بجدية أكبر كي يستعيد لبنان مركزه الأساسي بين الدول العربية على الأقل، لأن العديد من الدول تخطت فكرة الحكومة الالكترونية وبدأوا بالحكومة الذكية التي هي عبارة عن حكومة تقدم الخدمات للمستفيدين بالتكامل مع جهات الكترونية أخرى للحصول على البيانات اللازمة لتقديم الخدمة بشكل آلي للمستفيد وتقوم هذه الجهة أيضا بدورها في التكامل وتوفير بيانات المستفيد من الخدمة إلى جهات إلكترونية أخرى.«

لا يخفي القطب «وجود أدمغة وشركات لبنانية تستطيع مساعدة لبنان في التقدم والتطور التكنولوجي واعادته الى الخارطة لكن الموضوع يحتاج الى قرار سياسي.«